E/CN.15/2001/8

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
27 :March 2001

ARABIC
Original: English

لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية
الدورة العاشرة
فيينا، ٨-١٧ أيار/مايو ٢٠٠١
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*
أعمال المركز المعني بمنع الإجرام الدولي

أنشطة المعاهد التي تتألف منها شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية

تقرير الأمين العام

ملخص

أعدّ الأمين العام هذا التقرير عملا بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٢/٢٢، الفرع رابعا، المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٢، و ١٩٩٤/٢١ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٤، و ١٩٩٩/٢٣ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩، التي طلب فيها المجلس إلى الأمين العام أن ينسق بين أنشطة المعاهد الأقاليمية والإقليمية والمنتسبة التي تتعاون مع الأمم المتحدة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية وأن يحقق التكامل فيما بينها. وهو يبرز أنشطة البحوث والمساعدة التقنية التي نفذتها في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة والمعاهد الإقليمية المنتسبة، والمعاهد والمراكز المتعاونة - التي تتألف منها جميعا شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الاجتماعية. وهو يورد أيضا معلومات عن أنشطة المجلس الاستشاري الدولي العلمي والفني.

* E/CN.15/2001/1.

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا –	مقدمة	١-٢	٣
ثانيا –	أنشطة معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة (يونيكري)	٣-١٩	٣
	ألف – التنسيق مع المركز المعني بمنع الإجرام الدولي ومكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة، ومع المعاهد الأخرى التابعة لشبكة البرنامج	٤	٣
	باء – البرنامج العالمي لمكافحة الاتجار ببني البشر	٥-٧	٣
	جيم – البرنامج العالمي لمكافحة الفساد	٨-١١	٤
	دال – الدراسة العالمية لأسواق المخدرات غير المشروعة	١٢	٤
	هاء – الدراسة الاستقصائية الدولية لضحايا الجريمة	١٣-١٥	٤
	واو – الدراسة الاستقصائية الدولية لمؤسسات الأعمال	١٦	٤
	زاي – قضاء الأحداث	١٧-١٨	٤
	حاء – التقرير العالمي عن الجريمة المنظمة	١٩	٤
ثالثا –	أنشطة المعاهد الإقليمية المنتسبة	٢٠-٣٨	٥
	ألف – معهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين	٢٠-٢٤	٥
	باء – معهد أمريكا اللاتينية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين	٢٥-٣٤	٦
	جيم – المعهد الأوروبي لمنع الجريمة ومكافحتها، المنتسب إلى الأمم المتحدة	٣٥-٣٧	٨
	دال – المعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين	٣٨	١٠
رابعا –	أنشطة المعاهد المتعاونة	٣٩-٥٢	١٠
	ألف – المعهد الأسترالي لعلم الجريمة	٣٩-٤١	١٠
	باء – المركز الدولي لإصلاح القانون الجنائي ولسياسة العدالة الجنائية	٤٢	١١
	جيم – المعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية	٤٣	١٢
	دال – أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية	٤٤	١٣
	هاء – المعهد الوطني للعدالة التابع لوزارة العدل بالولايات المتحدة	٤٥-٤٨	١٣
	واو – معهد راؤول فالينبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني	٤٩-٥٠	١٤
	زاي – المركز الدولي لمنع الجريمة	٥١-٥٢	١٦
خامسا –	أنشطة المجلس الاستشاري الدولي العلمي والفني	٥٣-٦١	١٨

أولا – مقدمة

١ – أعد هذا التقرير وفقا لقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٢/٢٢، الفرع رابعا، المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٢، و ١٩٩٤/٢١ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٤، و٢٣/ ١٩٩٩ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩ بغية العمل، على الصعيد العالمي، على تنسيق الأنشطة ذات الصلة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية. وقد أعد التقرير استناداً إلى مساهمات وردت من المعاهد والمراكز المعنية، وإلى تقرير الاجتماع المشترك الخامس عشر لتنسيق البرامج المتعلقة بشبكة برنامج الأمم المتحدة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، الذي عقد في تورين وكورمايور، إيطاليا، يومي ٢٠ و ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

٢ – ويتسم العمل المشترك بين المركز المعني بمنع الإجرام الدولي، مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة التابع للأمانة، وبين شبكة برنامج العدالة الجنائية في إطار التفويض الراهن للمعاهد، بأهمية بالغة في متابعة جدول الأعمال العالمي في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية. ذلك أن التعاون الوثيق بين المركز والمعاهد يفضي إلى نجاح النتائج التي انتهت إليها حلقات العمل المعقودة في إطار مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المعقود في فيينا من ١٠ إلى ١٧ نيسان/ابريل ٢٠٠٠.[1] وكان المركز المعني بمنع الإجرام الدولي حاضراً في الاجتماع التنسيقي للشبكة في كورمايور، إيطاليا. وعلى الصعيد الثنائي، عقد المركز اتفاقات مع عدد من أعضاء الشبكة بشأن أنشطة تعاونية، يخص منها بالذكر الاتفاق مع معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة (يونيكري) في إطار البرنامج العالمي لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والبرنامج العالمي لمكافحة الاتجار ببني البشر، والبرنامج العالمي لمكافحة الفساد؛ والاتفاق مع المعهد الأسترالي لعلم الجريمة بشأن برنامج بحثي في الفلبين. كما يشارك المعهد الوطني للعدالة في الدراسة العالمية للجريمة المنظمة التي ينسقها المركز المعني بمنع الإجرام الدولي. ويورد التقرير وصفا لأمثلة أخرى من التعاون بين المركز وأعضاء بالشبكة في أنشطة البحوث والأنشطة التنفيذية. ومن المتوقع أن يزداد ذلك التعاون بموجب اتفاقات محددة.

ثانيا – أنشطة معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة (يونيكري)

٣ – بالنظر إلى أن معظم أنشطة يونيكري تجمع بين البحوث والاجتماعات والمنشورات، فقد انتظم هذا التقرير حول المواضيع الرئيسية الناشئة عن تلك الأنشطة.

ألف – التنسيق مع المركز المعني بمنع الإجرام الدولي ومكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة، ومع المعاهد الأخرى التابعة لشبكة البرنامج

٤ – شارك يونيكري في الدورتين الثامنة والتاسعة للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، كما نظم واستضاف – بالاشتراك مع المجلس الاستشاري الدولي العلمي والفني (إيسباك) اجتماعي التنسيق الرابع عشر والخامس عشر، المعقودين في ميلانو، إيطاليا، في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، وفي تورين وكورمايور، إيطاليا، يومي ٢٠ و ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠. وبمناسبة المؤتمر العاشر نظم يونيكري بالتعاون مع إيسباك، حلقة عمل بشأن مكافحة الفساد، عقدت يومي ١٠ و ١١ نيسان/ابريل ٢٠٠٠ بالاشتراك مع المعهد الأوروبي لمنع الجريمة ومكافحتها، المنتسب إلى الأمم المتحدة، والمعهد الأسترالي لعلم الجريمة، ومعهد أمريكا اللاتينية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، والمعهد الوطني للعدالة بالولايات المتحدة الأمريكية، والمركز الدولي لإصلاح القانون الجنائي وسياسة العدالة الجنائية. وشارك يونيكري في تنظيم حلقة عمل بشأن المرأة في العدالة الجنائية يومي ١٢ و ١٣ نيسان/ابريل ٢٠٠٠، وعمل بمثابة مقرر لموضوع عنوانه "المنع الفعال للجريمة: مواكبة التطورات الجديدة".

باء – البرنامج العالمي لمكافحة الاتجار ببني البشر

٥– ينفذ هذا البرنامج بالتعاون مع المركز المعني بمنع الإجرام الدولي.

١ – البحوث

٦ – بدأت عدة مشاريع في ١٩٩٩–٢٠٠٠ بشأن التحالفات ضد الاتجار ببني البشر في الفلبين (بالتعاون أيضا مع المعهد الأسترالي لعلم الجريمة)؛ والاتجار ببني البشر في بنن وتوغو ونيجيريا؛ واستجابات العدالة الجنائية للاتجار ببني البشر في بولندا والجمهورية التشيكية؛ وبناء القدرات في البرازيل بشأن الاتجار ببني البشر. وفي كل من هذه المشاريع، يعهد إلى يونيكري بتطوير أدوات البحث والتقييم والإشراف على أنشطة التقييم وتنسيقها.

٢ – الاجتماعات

٧ – عقد في فيرونا، إيطاليا، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ مؤتمر دولي بعنوان "تخوم جديدة للجريمة: الاتجار ببني البشر والأشكال الجديدة من الاسترقاق". وفي إطار المؤتمر السياسي رفيع المستوى للتوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة بشأن مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، المعقود في باليرمو، إيطاليا، من ١٢ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، نظم يونيكري، بالاشتراك مع مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة ومع إيسباك، منتدى

العمل العالمي على مكافحة الاتجار ببني البشر، المعقود في كاتانيا، إيطاليا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. ونفذت عدة بعثات بالاشتراك مع المركز المعني بمنع الإجرام الدولي.

جيم - البرنامج العالمي لمكافحة الفساد

٨ - يجري تنفيذ البرنامج العالمي لمكافحة الفساد بالتعاون مع المركز المعني بمنع الإجرام الدولي.

١ - البحوث

٩ - بدأ في ١٩٩٩-٢٠٠٠ مشروعان قطريان أولهما بشأن تقييم الفساد في هنغاريا، وقدم في إطار المشروع الثاني دعم للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في لبنان. وفي كلا المشروعين، يعهد إلى يونيكري بعنصر البحث والتقييم، وقد أجرى يونيكري عمليات التقييم القطرية في كل من لبنان وهنغاريا بموجب عقود من الباطن، وأشرف عليها.

٢ - الاجتماعات

١٠- عقد في ميلانو، إيطاليا، يومي ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ مؤتمر دولي مشترك بين يونيكري وإيسباك بشأن "الاستجابة لتحديات الفساد". ونفذ عدد من بعثات المشاريع بالاشتراك مع المركز المعني بمنع الإجرام الدولي.

٣ - المنشورات

١١- صدر أثناء الفترة التي يتناولها التقرير منشور بعنوان "الاستجابة لتحديات الفساد" (منشور يونيكري رقم ٦٣، ٢٠٠٠).

دال - الدراسة العالمية لأسواق المخدرات غير المشروعة

١ - البحوث

١٢- جمعت تقارير من ١٨ مدينة؛ ونظمت مشاورات مع المكاتب المحلية لبرنامج الأمم المتحدة الدولي لمراقبة المخدرات أو المكاتب المحلية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (اليونديب)؛ ومن المقرر أن يوضع في صيغته النهائية في عام ٢٠٠١ تقرير مقارن شامل عن الموضوع.

هاء - الدراسة الاستقصائية الدولية لضحايا الجريمة

١ - البحوث

١٣- أجريت دراسات استقصائية مكتملة في ١٥ بلدا من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية وفي ٧ من البلدان النامية (٢٠٠٠).

٢ - الاجتماعات

١٤- عقدت جلسات خاصة بشأن الدراسة الاستقصائية الدولية في الندوة الدولية العاشرة عن علم ضحايا الجريمة، (مونتريال، كندا، آب/أغسطس ٢٠٠٠)؛ ونظمت حلقات تدارس وموائد مستديرة حول الدراسة الاستقصائية الدولية لضحايا الجريمة في خمسة من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية (٢٠٠٠)؛ كما عقد لفريق العمل الدولي عدد من اجتماعات التنسيق (١٩٩٩-٢٠٠٠).

٣ - المنشورات

١٥- صدر منشور بعنوان *Surveying Crime: A Global Perspective* (ISTAT/UNICRI 2000)، كما صدرت عدة مقالات وتقارير عن المسائل آنفة الذكر.

واو - الدراسة الاستقصائية الدولية لمؤسسات الأعمال

البحوث

١٦- في عام ٢٠٠٠، طورت أداة الاستقصاء وأجريت دراسات استقصائية مكتملة في تسعة بلدان في أوروبا الوسطى والشرقية.

زاي - قضاء الأحداث

١ - البحوث

١٧- يجري تنفيذ مشروع بحثي بشأن تورط القُصَّر الإيطاليين والأجانب في تعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع بها واستغلالهم من جانب العصابات الإجرامية. كما تنفذ أعمال تحضيرية لمشروع بشأن برنامج المساعدة في تعزيز حقوق الأطفال والشباب في أنغولا، وسينفذ المشروع في ٢٠٠١-٢٠٠٢.

١ - الاجتماعات

١٨- عقد في مقر يونيكري عدد من الاجتماعات مع مستشارين وخبراء.

حاء - التقرير العالمي عن الجريمة المنظمة

الاجتماعات

١٩- عقد في مقر يونيكري، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، أول اجتماع تحضيري للتقرير العالمي عن الجريمة المنظمة. وكان أول اجتماع يعقد في المقر الجديد للمعهد في تورين، إيطاليا، وأتاح أول فرصة لمشاركة الخبراء والممارسين المحليين.

ثالثا – أنشطة المعاهد الإقليمية المنتسبة

ألف – معهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين

١ – دورات التدريب وحلقات التدارس

٢٠- تضمنت الأنشطة التدريبية لمعهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين أثناء الفترة المستعرضة ما يلي:

(أ) دورات التدريب الجماعية. أثناء الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ إلى ٣١ كانون الأول ديسمبر ٢٠٠٠، عقد معهد آسيا والشرق الأقصى ست دورات تدريب جماعية: حلقة التدارس الدولية الـ ١١١، من كانون الثاني/يناير إلى شباط/فبراير ١٩٩٩، بعنوان "دور الشرطة وأعضاء النيابة العامة والسلطة القضائية في مجتمع متغير"؛ والحلقة ١١٢، من نيسان/ابريل إلى تموز/يوليه ١٩٩٩، بعنوان "مشاركة الجمهور والضحايا من أجل إدارة لشؤون العدالة الجنائية أكثر إنصافا وأشد فعالية"؛ والحلقة ١١٣، من آب/أغسطس إلى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، بعنوان "الإدارة الفعالة لشؤون العدالة الجنائية بهدف منع الموظفين العموميين من ممارسة أنشطة فاسدة"؛ وحلقة التدارس الدولية الـ ١١٤ من كانون الثاني/ يناير إلى شباط/فبراير ٢٠٠٠ حول موضوع "التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية – مع إيلاء اهتمام خاص للمساعدة القانونية المتبادلة"؛ ودورة التدريب الـ ١١٥ من أيار/مايو إلى تموز/يوليه ٢٠٠٠ حول موضوع "المسائل الراهنة في المعاملة التأديبية والتدابير المضادة الفعالة"؛ ودورة التدريب الدولية الـ ١١٦ من آب/أغسطس إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ بعنوان "الأساليب الفعالة في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في إجراءات العدالة الجنائية". وحضر دورات التدريب وحلقات التدارس ١٥٦ مشاركا يمثلون ٤٩ بلدا من أفريقيا وآسيا وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية ومنطقة المحيط الهادئ، وأولى المعهد اهتماما خاصا للجريمة المنظمة عبر الوطنية منذ دورة التدريب الدولية الـ ١١٣ مع تكريس معظم الاهتمام للمواضيع ذات الأولوية التي حددتها لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية؛

(ب) دورة التدريب الخاصة الرابعة بشأن مراقبة الفساد في العدالة الجنائية. عقد معهد آسيا والشرق الأقصى دورة التدريب الخاصة الرابعة بعنوان" مراقبة الفساد في العدالة الجنائية" في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. وفي تلك الدورة، أجرى ١٣ موظفا أجنبيا يعملون في مجال مكافحة الفساد دراسات تحليلية مقارنة للأوضاع الراهنة فيما يتعلق بالفساد وأساليب منعه وتدابير تعزيز التعاون الدولي؛

(ج) البرنامج التدريبي الخاص الأول لكينيا في مجال نظم معاملة الأحداث الجانحين. نظم معهد آسيا والشرق الأقصى أول برنامج تدريبي خاص لتسعة من موظفي العدالة الجنائية في كينيا العاملين في مجال منع الجنوح ومعاملة الأحداث الجانحين. وعقدت الدورة، بعنوان "نظم معاملة الأحداث الجانحين"، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ وأطلع أولئك الموظفون على أساليب عمل العدالة الجنائية ونظم معاملة الأحداث الجانحين في اليابان، وذلك من خلال محاضرات وزيارات مشاهدة إلى الوكالات ذات الصلة.

(د) حلقتا التدارس الخاصتان الرابعة والخامسة لكبار موظفي العدالة الجنائية في الصين. عقد معهد آسيا والشرق الأقصى حلقتي تدارس خاصتين لكبار موظفي العدالة الجنائية في الصين بعنوان "البنية الرشيدة للعدالة الجنائية والعلاقات بين مختلف أجهزة العدالة الجنائية" في آذار/مارس ١٩٩٩، وبعنوان "مشاركة الجمهور والضحايا في إدارة العدالة الجنائية" في شباط/فبراير ٢٠٠٠. وفي كل حلقة أتيحت لعشرة من كبار موظفي العدالة الجنائية وأساتذة المعهد إمكانية مناقشة ومقارنة المشاكل المعاصرة التي تواجهها كل من الصين واليابان فيما يتعلق بالمواضيع الرئيسية.

٢ – حلقة العمل بشأن الجرائم ذات الصلة بشبكة الحواسيب

٢١- في إطار المؤتمر العاشر، نظم معهد آسيا والشرق الأقصى حلقة عمل بشأن الجرائم ذات الصلة بشبكة الحواسيب. وعلى سبيل التحضير لتلك الحلقة، استضاف المعهد اجتماعي خبراء بعنوان "الجرائم ذات الصلة بشبكة الحواسيب" في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ و ١٩٩٩.

٣ – البحوث والمنشورات

٢٢- أصدر معهد آسيا والشرق الأقصى منشوران أحدهما بعنوان *Adult Probation Profiles of Asia* في عام ١٩٩٩، والثاني بعنوان *Institutional Treatment Profiles of Asia* في عام ٢٠٠٠. ونشر المعهد إضافة إلى ذلك مجلداً بعنوان *Crimes Related to the Computer Network—Challenges of the Twenty-first Century* اتخذ مرجعاً في حلقة العمل التي عقدت حول هذه المسألة في إطار المؤتمر العاشر. وبين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠، أصدر معهد آسيا والشرق الأقصى العددين ٥٤ و ٥٥ من السلسلة المعنونة *Resource Material* اللذين تضمنا مساهمات قدمها خبراء زائرون ومشاركون في الدورات وحلقات التدارس التي ينظمها المعهد.

٤ - التعاون التقني

٢٣- نظم معهد آسيا والشرق الأقصى الأنشطة التالية:

(أ) حلقات التدارس المشتركة. عقد معهد آسيا والشرق الأقصى حلقة تدارس مشتركة مع تايلند في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، كان موضوعها الرئيسي "مشاركة المجتمع المحلي والضحايا في إدارة شؤون العدالة الجنائية". وفي كانون الأول ٢٠٠٠، عقد المعهد حلقة تدارس مشتركة مع نيبال كان موضوعها الرئيسي "التدابير المضادة الفعالة في مكافحة الجريمة المنظمة في إجراءات العدالة الجنائية".

(ب) برامج التدريب الإقليمية

'١' تايلند. أوفد معهد آسيا والشرق الأقصى عدداً من الأساتذة إلى تايلند لمساعدة مكتب هيئة مراقبة المخدرات في تنظيم دورتي التدريب الإقليميتين السابعة والثامنة حول التدابير المضادة الفعالة في مكافحة جرائم المخدرات والنهوض بمستوى إدارة العدالة الجنائية، في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ و ٢٠٠٠؛

'٢' كوستاريكا. أوفد المعهد عدداً من الأساتذة إلى كوستاريكا لحضور حلقتي التدارس الإقليميتين الأولى والثانية حول التدابير الفعالة لتحسين أحوال السجون والبرامج التأديبية، اللتين نظمتهما واستضافتهما حكومة كوستاريكا في أغسطس/آب ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ من خلال معهد أمريكا اللاتينية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين.

٥ - أنشطة أخرى

٢٤- أوفد معهد آسيا والشرق الأقصى إلى كينيا أساتذة لمساعدة إدارة الأطفال بوزارة الداخلية والتراث الوطني في ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ في تنفيذ مشروع لإعداد معايير تطبق على الصعيد الوطني في مجال معاملة الأحداث الجانحين.

باء - معهد أمريكا اللاتينية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين

٢٥- أثناء الفترة المستعرضة، ركز معهد أمريكا اللاتينية جهوده على المواضيع الوارد ذكرها فيما يلي والتي تتضمن البحوث والمساعدة التقنية والتدريب والمنشورات - على الصعيدين الإقليمي والوطني. وقد عرضت المنشورات في مقر اجتماع المؤتمر العاشر.

١ - التعاون مع المركز المعني بمنع الإجرام الدولي في إطار مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين

٢٦- تعاون معهد أمريكا اللاتينية مع المركز المعني بمنع الإجرام الدولي وحكومة كوستاريكا في تنظيم واستضافة وخدمة الاجتماع التحضيري الإقليمي لأمريكا اللاتينية والكاريبي للمؤتمر العاشر، الذي عقد في سان خوسيه من ٢٢ إلى ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٩.

٢ - قضاء الأحداث

٢٧- واصل معهد أمريكا اللاتينية تشجيعه لتحليل التشريعات النافذة في الوقت الراهن في كل بلد من بلدان المنطقة فيما يتعلق بالجانحين القصَّر ومدى توافق تلك التشريعات مع أحكام اتفاقية حقوق الطفل وغيرها من الصكوك ذات الصلة. كما اقترح المعهد إدخال إصلاحات مناسبة على قضاء الأحداث بتوجيهه عدة مشاريع بالمنطقة تتضمن تنظيم حلقات تدارس وأنشطة تدريبية على النحو التالي:

(أ) البحوث والمساعدة التقنية. العقوبات الجنائية والعقوبات البديلة للأحداث في كوستاريكا (١٩٩٩)؛ الأطفال والمراهقون المسجونون، مع تركيز خاص على وضعهم القانوني وعلى ظاهرة ارتفاع أعدادهم في أمريكا الوسطى والأرجنتين وإكوادور والمكسيك (٢٠٠٠)؛ دراسة الوضع الراهن للأطفال والمراهقين الذين يعيشون مع ذويهم المحجوزين في سجون إكوادور (١٩٩٩)؛ التقييم القانوني والسوسيولوجي لأوضاع نظم قضاء الأحداث، وتحليل التشريعات ومواءمتها مع أحكام اتفاقية حقوق الطفل في الأرجنتين وإكوادور وأوروغواي، والبرازيل وبوليفيا وبيرو وشيلي وفنزويلا وكولومبيا (٢٠٠٠)؛ دراسة وتحليل أوضاع قضاء الأحداث على الصعيدين الوطني والمحلي في بوينس آيرس (٢٠٠٠)؛ بحوث حول المسؤولية الجنائية بموجب قانون الأطفال والمراهقين الجديد في بوليفيا (٢٠٠٠)؛ تحليل مقارن لمزايا وضمانات تطبيق الإجراءات والعقوبات فيما يتعلق بتشريعات أمريكا اللاتينية بشأن المسؤولية الجنائية للقصَّر (٢٠٠٠).

(ب) الاجتماعات والخدمات الاستشارية. تضمنت المشاريع آنفة الذكر ما يزيد على العشرين من حلقات التدارس الوطنية والإقليمية بشأن قضايا الأحداث واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، قدمت إلى بوغوتا وميديللين، كولومبيا في ١٩٩٩؛ وإلى بوينس آيرس في ٢٠٠٠؛ وإلى برازيليا في ٢٠٠٠؛ وإلى كاراكاس وميريدا، فنزويلا في ٢٠٠٠، وسانتا كروس في بوليفيا في ٢٠٠٠؛ وإلى رانكاغوا وسنتياغو في شيلي في ٢٠٠٠؛ وآريكيبا، وليما، وبيورا وتروخيليو، بيرو في ٢٠٠٠. وعقد مؤتمر إقليمي بشأن قضاء الأحداث في مجموعة بلدان المخروط الجنوبي

والأنديز، في بوينس آيرس في ٢٠٠٠. وبدأ أثناء عامي ١٩٩٩-٢٠٠٠ برنامج تدريبي حول قضاء الأحداث موجه إلى ضباط الشرطة في بنما، كما بدأ برنامج تدريبي حول نظرية ومبدأ قضاء الأحداث الجنائي موجه إلى القضاة في بوليفيا.

٣ - نظم السجون وبدائل السَّجن

٢٨- واصل معهد أمريكا اللاتينية التطرق إلى مشكلة ازدحام السجون وبخاصة لما يبذل من جهود لخفض عدد نزلاء السجون في بلدان المنطقة من خلال تقديم المساعدة القانونية وتعزيز قدرات القضاة من مصدري الأحكام والترويج لبدائل السّجن. كذلك كان جمع وتبويب وتحليل المعلومات الإحصائية الأساسية يشكل جانبا هاما مما بذل من جهود أثناء الفترة المستعرضة. ويذكر من بين أبرز النقاط ما يلي:

(أ) البحوث. دراسة حول نظام العدالة الجنائية وحقوق الإنسان: تحدي ازدحام السجون، تضمنت مساهمات من الأرجنتين وإكوادور وبليز وبنما وترينيداد وتوباغو وجامايكا ودومينيكا وسانت فنسنت وجزر غرينادين وسانت كيتس ونيفيس وسانت لوسيا والسلفادور وسورينام وغواتيمالا وغيانا وكوبا وكوستاريكا والمكسيك ونيكاراغوا وهندوراس (٢٠٠٠)؛

(ب) التدريب. قام معهد أمريكا اللاتينية، بالتعاون مع معهد آسيا والشرق الأقصى، على تنفيذ برنامج التدريب الإقليمي بشأن أحوال المعيشة في السجون وعناصر ذلك البرنامج التي تخص أمريكا اللاتينية والكاريبي (١٩٩٩-٢٠٠٣). وحضر دورة التدريب الأولى، التي عقدت في تموز/يوليه ١٩٩٩، ١٨ موظفا من المكسيك وأمريكا الوسطى. وحضر الدورة الثانية، في تموز/يوليه ٢٠٠٠، ١٧ موظفا من الأرجنتين وإكوادور وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبنما وفنزويلا والمكسيك.

٤ - حماية الجمهور

٢٩- نتيجة لبرنامج التدريب على حماية الجمهور والمساعدة التقنية الخاص بمعهد أمريكا اللاتينية، أطلق سراح ما يزيد على ٢٠٠٠ سجين في إكوادور في عام ١٩٩٩. ومن المقرر توسيع نطاق البرنامج ليشمل هندوراس.

٥ - منع الجريمة ومكافحتها

٣٠- يستهدف برنامج منع الجريمة ومكافحتها الإسهام في تطوير استراتيجيات أوسع شمولا بشأن منع الجريمة من منظور أمن البشر:

(أ) البحوث. في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ اختتمت دراسة مقارنة بعنوان "الجريمة وأمن السكان، وذلك في ثمانية من بلدان أمريكا اللاتينية هي: الأرجنتين وبليز والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا والمكسيك ونيكاراغوا وهندوراس.

(ب) الاجتماعات. بالاشتراك مع المعهد الدولي لإصلاح القانون الجنائي ولسياسة العدالة الجنائية، نظم معهد أمريكا اللاتينية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين حلقة تدارس للقارة الأمريكية حول موضوع المخدرات وأمن البشر، عقدت في كوستاريكا في آذار/مارس ١٩٩٩، وشارك فيها ما يزيد على ٩٠ خبيرا وموظفا حكوميا لمناقشة تلك الظاهرة وإعداد مبادئ توجيهية للعمل.

٦ - المرأة في نظام العدالة الجنائية

٣١- واصل معهد أمريكا اللاتينية تنفيذ برنامجه الخاص بالمرأة والجنسانية والعدالة بهدف تعزيز استئصال أي نوع من أنواع التمييز ضد المرأة من نظام إدارة العدالة الجنائية. ومن الأنشطة التي اضطلع بها المعهد ما يلي:

(أ) البحوث. تقيم العلاقة بين الجنسين في معاهد تدريس القانون وإدراج منظور جنساني في تدريس القانون في تلك المعاهد، بمشاركة من بنما والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس (١٩٩٩-٢٠٠٠). تقييم برامج التدريب القانوني في المعاهد وفي وحدات التدريب القضائي التابعة لنظم القضاء، وإدراج منظور جنساني بالاستناد إلى تحليل الظواهر القضائية، بمشاركة من بنما والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس (١٩٩٩-٢٠٠٠)؛ أجرى معهد أمريكا اللاتينية، بالاشتراك مع المعهد الدولي لإصلاح القانون الجنائي ولسياسة العدالة الجنائية، دراسة استقصائية استعرض فيها ما أحرز من تقدم في تنفيذ اتفاقية بيليم دو بارا في ثمانية وعشرين من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. وكانت البلدان التي شملها المعهد بالدراسة هي: إكوادور وباراغواي والبرازيل وبنما وبيرو والسلفادور وشيلي وغواتيمالا وكوستاريكا والمكسيك ونيكاراغوا. وتمت الدراسة الاستقصائية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. وأجريت دراسة استقصائية أخرى لتقييم حقوق المرأة في أمريكا اللاتينية والكاريبي. وشملت الدراسة ٢٨ بلداً وأسهمت في تحليل حقوق المرأة بالمنطقة وأتاحت إعداد مبادئ توجيهية للحركة النسائية في أمريكا اللاتينية، التي يتجلى نشاطها في المؤتمرات العالمية عن حقوق الإنسان، والسكان والتنمية الاجتماعية والمرأة. وكان لهذه المبادئ التوجيهية تأثير هام على أفرقة العمل التي شكلت لدى اعتماد البروتوكول الاختياري لاتفاقية مكافحة جميع أشكال التمييز ضد المرأة (قرار الجمعية العامة ٥٠/٤، المرفق)، وعلى إدخال منظور جنساني في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، روما.

(ب) التدريب والمساعدة التقنية. نظم معهد أمريكا اللاتينية أو شارك في ما يزيد على ٧٠ دورة تدريبية وحلقة تدارس ومؤتمراً وحلقة عمل في الأرجنتين وإكوادور وأوروغواي وإيطاليا وباراغواي والبرازيل وبنما وبيرو والجمهورية الدومينيكية وسري لانكا والسلفادور وشيلي والصين وغواتيمالا وفنزويلا

وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك والنمسا ونيكاراغوا وهايتي وهندوراس وبوليفيا والولايات المتحدة الأمريكية. ووجهت تلك الأنشطة نحو جماعات مستهدفة من بينها مشرِّعون وموظفون حكوميون وقضاة وأعضاء في النيابة العامة ومحاميو دفاع ووكلاء وأكاديميون. ومن الأنشطة البارزة انعقاد أول اجتماع في أمريكا اللاتينية للقضاة الإناث بالمحاكم العليا - في كوستاريكا عام ٢٠٠٠.

٧ - العنف العائلي

٣٢- واصل معهد أمريكا اللاتينية تنفيذ برنامجه التدريبي الإقليمي لمناهضة العنف العائلي بمساعدة حكومات المنطقة من خلال إيقاظ وعي الموظفين وتدريبهم فيما يتعلق بمسائل من بينها العدالة والصحة والتربية والتعليم. وفيما يلي بيان بأبرز الأنشطة:

(أ) البحوث. "الجانب الخفي من الذكورة: علاج المجرمين" (كوستاريكا، ١٩٩٩) يستهدف نظم السجون والمعالجين؛ و"تقييم نتائج برنامج تدريب الشرطة في غواتيمالا" (غواتيمالا، ٢٠٠٠)؛

(ب) التدريب. "ثلاث دورات تدريبية حول موضوع "العنف داخل العائلة" لأربعين من مدربي أكاديمية الشرطة عقدت في غواتيمالا عام ١٩٩٩. ونُظم، إضافة إلى ذلك، منتدى إقليمي حول موضوع "العنف العائلي وحقوق الإنسان وممارسات الشرطة" للمراتب العليا من ضباط الشرطة في أمريكا الوسطى، وعقد في غواتيمالا عام ١٩٩٩؛ كما نفّذ في كوستاريكا عام ٢٠٠٠ برنامج تدريبي حول موضوع "تعليم المعالجين وتدريبهم: علاج ضحايا الاعتداء الجنسي والسفاح".

٨ - القانون الجنائي الدولي

٣٣- ساهم معهد أمريكا اللاتينية، من خلال برنامجه المخصص للمرأة والجنسانية والعدالة، في النقاش الدائر حول بنية المحكمة الجنائية الدولية وولايتها، إذ شارك في اللجان التحضيرية الست جميعها وفي مؤتمر روما الدبلوماسي عام ١٩٩٨. وتولى المعهد أمر تنسيق اللجنة التنظيمية النسائية المختصة بالعدالة بين الجنسين في المحكمة الجنائية الدولية وتشجيع إدراج منظور جنساني في مسائل من بينها الجرائم المرتكبة في حق النساء والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وقام البرنامج فضلا عن ذلك بتنسيق تضمين "قواعد الأدلة والإجراءات" حقوقا للضحايا من ذوي العاهات.

٣٤- وتضمنت أنشطة التدريب والمساعدة التقنية حلقات تدارس وحلقات عمل بشأن التصديق على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وتنفيذه في إكوادور والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا وكولومبيا. ومن المتوقع أن ينفذ في عام ٢٠٠١ مزيد من أنشطة التدريب والمساعدة التقنية في بلدان الكاريبي وأمريكا اللاتينية بالاشتراك بين المعهد الدولي لإصلاح القانون الجنائي ولسياسة العدالة الجنائية وبين معهد أمريكا اللاتينية. ولهذا الغرض ترجم معهد أمريكا اللاتينية إلى اللغة الاسبانية المنشور المعنون *International Criminal Court: Manual for the Ratification and Implementation of the Rome Statute*، الذي اشترك في إعداده المعهد الدولي لإصلاح القانون الجنائي ولسياسة العدالة الجنائية والمركز الدولي لتنمية حقوق الإنسان والديمقراطية.

جيم - المعهد الأوروبي لمنع الجريمة ومكافحتها، المنتسب إلى الأمم المتحدة

٣٥- أثناء الفترة المستعرضة، اضطلع المعهد الأوروبي لمنع الجريمة ومكافحتها، المنتسب إلى الأمم المتحدة، بعدة أنشطة فيما يلي ملخص لها. فكما حدث أثناء الفترة المستعرضة السابقة، ١٩٩٧-١٩٩٨، استند المعهد الأوروبي إلى علاقات الشراكة التعاونية بينه وبين الدول الأعضاء، وإلى المعاهد الأكاديمية والبحثية الوطنية، وإلى المنظمات الرئيسية الدولية الحكومية وغير الحكومية، كما استعان بخبراء أفراد. وانصب تركيز أنشطة المعهد الأوروبي في منعطف الألفية على ثلاثة مواضيع: الجريمة المنظمة، والعنف ضد المرأة، وأعمال التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، وإن كان المعهد قد تطرق أيضا إلى مجالات أخرى.

٣٦- والمعهد الأوروبي تموله حكومة فنلندا. وتقدم حكومة السويد مساهمة كبيرة كل سنة مالية دعماً لأنشطة المعهد، كما يتلقى المعهد من حين لآخر من حكومات أخرى أموالا لمشاريع معينة.

٣٧- وتضمنت أبرز أنشطة المعهد الأوروبي أثناء الفترة المستعرضة ما يلي:

(أ) شارك المعهد الأوروبي مشاركة نشطة في التفاوض بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها. فطوال المفاوضات كان أحد موظفي المعهد عضوا في وفد فنلندا. ونشرت أنباء التفاوض على نطاق واسع عبر نشرة أنباء المعهد الأوروبي، وكانت نسخة إلكترونية محدّثة من نص مشروع الاتفاقية تظهر بانتظام على موقع الويب الخاص بالمعهد الأوروبي بعد كل جلسة من جلسات اللجنة المخصصة لإعداد اتفاقية لمكافحة الجريمة عبر المنظمة؛

(ب) نظم المعهد الأوروبي، مع وزارة العدل الفنلندية، حلقة تدارس خبراء بالاشتراك بين فنلندا والصين حول موضوع "منع الجريمة المنظمة"، في هلسنكي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠؛

(ج) نشر المعهد الأوروبي في عام ١٩٩٩ مقالا بشأن إمكانات الحد من مخاطر الجريمة المنظمة في إطار الأنشطة المربحة، وذلك باستخدام الأساليب التوقعية؛

(د) كما نشر المعهد الأوروبي في عام ١٩٩٩ مقالا عن تنظيم حمل الأسلحة النارية، ترجمت فيما بعد إلى اللغة الفرنسية ونشرت بمعرفة فريق البحث والإعلام بشأن السلام والأمن (GRIP) في عام ٢٠٠٠؛

(هـ) كذلك نشر المعهد الأوروبي مقالا في عام ٢٠٠٠ تناول موضوع جرائم المخدرات في نظام العدالة الجنائية العالمي؛

(و) وأطلق المعهد الأوروبي، هو ويونيكري وإحصاءات كندا، فكرة إجراء دراسة استقصائية دولية عن العنف ضد المرأة، وعرضت الخطة على المؤتمر العاشر وأجري في استونيا استقصاء رائد في أوائل عام ٢٠٠٠. وقدمت وزارة العدل الكندية أموالا لتنفيذ المرحلة التخطيطية من المشروع، والبحث جار عن المزيد من الأموال اللازمة لإجراء الدراسة الاستقصائية؛

(ز) سبق للمعهد أن نظم دورتين تدريبيتين حول موضوع "موظفو إنفاذ قوانين منع العنف ضد المرأة ومكافحته"، سبقت كلا منهما حلقة تدارس لمتخذي القرارات. وأجريت مفاوضات مع سلطات إنفاذ القوانين في استونيا، وسوف تعقد في تالّين دورة تدريبية مماثلة في أوائل عام ٢٠٠١. وتدعم الدورة ماليا وزارة الخارجية بالولايات المتحدة الأمريكية؛

(ح) نشر المعهد الأوروبي في عام ١٩٩٩ مقالا عن ممارسات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في مجال التعويض المرتبط بالجرائم المرتكبة في حق المرأة؛

(ط) نهض المعهد الأوروبي بالمسؤولية التنظيمية والموضوعية الرئيسية عن واحدة من حلقات العمل الأربع للمؤتمر العاشر، بشأن دور المرأة في نظام العدالة الجنائية. ونفذت أعمال حلقة العمل هذه في تعاون وثيق مع معاهد الأمم المتحدة الأخرى في شبكة برنامج منع الجريمة والعدالة الجنائية. ومن المقرر أن ينشر المعهد الأوروبي مواد الحلقة وأعمالها في أوائل عام ٢٠٠١؛

(ي) صدرت في عام ١٩٩٩ أعمال الندوة الأوروبية السادسة التي كان المعهد الأوروبي قد نظمها في عام ١٩٩٨ حول مواضيع حلقات عمل المؤتمر العاشر؛

(ك) على أثر تقييم الاحتياجات في مجال حوسبة نظم العدالة الجنائية في كل من الاتحاد الروسي وبلغاريا، شرع في هذين البلدين في عام ١٩٩٩، في تنفيذ مشاريع رائدة تتضمن خدمات استشارية، وتوفير تدريب وخبرات متخصصة وتطوير استخدام الحاسوب في تعقب الحالات ونظم الإدارة. وانصب التركيز في مشروع الاتحاد الروسي على منقطة Tver واختتم بنجاح في آخر عام ٢٠٠٠، في حين أن مشروع بلغاريا أنهي قبل الأوان على أثر نشوء مشاكل تنظيمية؛

(ل) صدرت في أوائل عام ٢٠٠١ طبعة محدثة من *Directory: Computerized Criminal Justice Information Systems*؛

(م) عاود المعهد الأوروبي نهوضه بالمسؤولية عن تحليل ردود أوروبا وأمريكا الشمالية على استبيان اسقصاء الأمم المتحدة السادس لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية. وقد اجتمع فريق الخبراء الدوليين في عام ٢٠٠٠، ومن المقرر أن تتم الأعمال في عام ٢٠٠١؛

(ن) أعير أحد موظفي المعهد الأوروبي لمدة ستة أسابيع للمركز المعني بمكافحة الإجرام الدولي لمواصلة العمل بشأن التحليل العالمي لنتائج استقصاء الأمم المتحدة السادس؛

(س) اضطلع خبيران خارجيان بإجراء بحوث لتقييم فعالية برامج المساعدة التقنية الدولية في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية. وتبحث الدراسة في موضوع المساعدة المقدمة إلى إنفاذ القوانين في استونيا من ثلاثة بلدان مانحة، وسيصدر التقرير في أوائل عام ٢٠٠١. ومولت المشروع وزارة الخارجية بالولايات المتحدة الأمريكية؛

(ع) وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٥/١٢ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٥، أنشأ المعهد الأوروبي قاعدة بيانات بشأن مشاريع التعاون التقني الدولي في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية. وتخضع إتاحة قاعدة البيانات هذه لقيود معينة ويمكن الاطلاع عليها مجانا على شبكة الانترنيت. وإضافة إلى ذلك أوصى المجلس في قراره ١٩٩٩/٢٤ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٩ (؟) باستكشاف إمكانيات توسيع نطاق ذلك المشروع الرائد وجعله نشاطا دائما يطبق على نطاق العالم. ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية هي الآن بصدد النظر في تقرير بشأن استخدام قاعدة البيانات (E/CN.15/2001/7). وقد مولت المشروع وزارة خارجية الولايات المتحدة؛

(ف) وفي عام ٢٠٠٠، استهل المعهد الأوروبي مشروعا بشأن أوضاع السجون في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية. ويعد المشروع نشاط متابعة لدراسة أجراها المعهد الأوروبي في عام ١٩٩٥ ونظرت في إمكانية إدخال تغيرات على القوانين، وفيما أحرز من تقدم في نوعية الالتزام بالقواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء[٢] وبقواعد السجون الأوروبية، والاهتمامات الراهنة الأشد إلحاحا، ومدى وطبيعة المساعدة التقنية الأجنبية والحاجة إليها. وقد تلقى المشروع دعماً مالياً من وزارة الداخلية بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛

(ص) واستكمالا للدراسة التي أجريت عن السجون، شرع في عام ٢٠٠٠ في إجراء دراسة رائدة للرعاية الصحية في سجون أوروبا الوسطى والشرقية؛

(ق) وفي عام ١٩٩٩، نظم المعهد الأوروبي في فنلندا، مع كلية الشرطة الفنلندية، الاجتماع الخامس الذي يعقد كل سنتين للشبكة العالمية لمكتبات العدالة الجنائية، حول موضوع "الجريمة المنظمة في عصر المعلومات"؛

(ر) صدرت في سلسلة منشورات المعهد الأوروبي دراسات إجمالية لنظم العدالة الجنائية في إيطاليا وليتوانيا واليونان؛

(ش) قدم المعهد الأوروبي أربع منح دراسية قصيرة في عام ١٩٩٩ وخمسا منها في عام ٢٠٠٠، وقرر تقديم ست منح في عام ٢٠٠١.

دال - المعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين

٣٨- أثناء الفترة المستعرضة، تضمنت أنشطة المعهد الأفريقي لمنع الجريمة والعدالة الجنائية ما يلي:

(أ) أجرى المعهد الأفريقي دراسة استقصائية عن تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة في أفريقيا، في إطار مشروع مولته وزارة الخارجية بالولايات المتحدة. وقد أجريت الدراسة الاستقصائية بهدف جمع المعلومات عن الترتيبات الراهنة لدول أفريقيا في مجالي تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، تمت في القاهرة مناقشة مشروعي اتفاقيتين والموافقة عليهما وعرض المشروعان على منظمة الوحدة الأفريقية في لومي في تموز/يوليه ٢٠٠٠. والأمل معقود على أن تتم موافقة رؤساء الدول على مشروعي الاتفاقيتين في تموز/يوليه ٢٠٠١.

(ب) كذلك اضطلع المعهد الأفريقي بتنفيذ مشروع يتعلق بالاتجار بالأسلحة النارية. فنظم في كامبالا اجتماعاً لممثلي البلدان الأفريقية تناول موضوع الاتجار بالأسلحة النارية وآثاره على معدلات الجريمة في أفريقيا. وواصل المعهد الأفريقي العمل في المشروع بإعداد استبيان يتناول جميع المسائل المتعلقة بالأسلحة النارية وإرساله إلى جميع بلدان أفريقيا. وسوف تُنشأ قاعدة بيانات بالاستناد إلى نتائج الاستقصاء التي عرضت ونوقشت في اجتماع عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. وتم التوصل إلى اتفاق مع حكومات الدول الأفريقية لكي يُنشأ بمقر المعهد الأفريقي مركز لمواصلة رصد المعلومات وجمعها.

رابعا - أنشطة المعاهد المتعاونة

ألف - المعهد الأسترالي لعلم الجريمة

٣٩- لدى المعهد الأسترالي لعلم الجريمة في الوقت الحاضر أربعة برامج بحثية يتألف كل منها من أفرقة يعهد إليها بمختلف مجالات البحث. وأثناء الفترة المستعرضة، أنتج المعهد الأسترالي عدة كتب ومقالات. فمنذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، نشر مائة تقرير في سلسلة "اتجاهات ومسائل"، وعشرين دراسة أحادية في سلسلة "البحوث والسياسة العامة" حول مواضيع تتعلق بكل برنامج. ويمكن الحصول على قائمة كاملة بتلك المنشورات على موقع المعهد الأسترالي على الويب الذي توجد عليه أيضا النصوص الكاملة لتقارير سلسلة "اتجاهات ومسائل". ولن يلبث موقع الويب هذا أن يعرض، نيابة عن Campbell Collaboration مجموعة مبوبة من برامج منع الجريمة فيما يلي بيانها:

(أ) برنامج الجريمة المحنكة الذي يركز على السرقة الإلكترونية، والدراسات عن الغش، والغش الضريبي، والجريمة البيئية، والاتجار بالناس؛

(ب) برنامج جرائم العنف والجريمة ضد الممتلكات، ويعنى برصد جرائم القتل ورصد الأسلحة النارية وغيرها من الأسلحة الخطيرة، والجرائم ضد مؤسسات الأعمال، والعصابات، ومنع الجريمة؛

(ج) برنامج تحليل الجريمة وتصميم نماذجها الذي يكرس لتحليل البيانات، ورصد المواقع الساخنة، وتصميم نماذج أسواق المخدرات، وتصميم نماذج نظم العدالة، وتصميم نماذج بيانات المسح ودراسات التقييم؛

(د) برنامج السياسة العامة الذي ينقسم إلى عدة برامج فرعية: فريق رصد المخدرات الذي يركز على رصد استعمال المخدرات في استراليا، والمخدرات والجريمة ضد الممتلكات، وينشئ قاعدة بيانات عن المجرمين في استراليا؛ وفريق تقييم المخدرات الذي يتولى المسؤولية عن نظام الإبلاغ عن المخدرات غير المشروعة، وعن قاعدة بيانات وطنية عن مخططات تسريب المخدرات وعن Operation Mantle؛ وبرامج فرعية عن الإجراءات التأديبية والوفيات في السجون؛ والبرنامج الفرعي المعني بالجريمة وفئات السكان الشديدة التعرض لها، الذي يركز في المقام الأول على النساء والأطفال والمسنين وعلى إجراء الدراسات عن الضحايا.

٤٠- وفي إطار البرنامج العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص، تعاون المعهد الأسترالي مع المركز المعني بمنع الإجرام الدولي ومع يونيكري، في تنفيذ مشروع عنوانه "Coalitions against

"trafficking in human beings in the Philippines" بتوفير خدمات أحد موظفيه للمشاركة في عنصر التقييم في ١٩٩٩-٢٠٠٠.

٤١- وفي عام ٢٠٠١، سيعزز المعهد الأسترالي أنشطته التدريبية في مجال علم الجريمة ونظم العدالة الجنائية، وهو يتطلع إلى التعاون مع معاهد أخرى في هذا المجال. وإضافة إلى ذلك سيحظى تقييم البرامج بمزيد من الاهتمام، وهنا أيضا سيسعى المعهد إلى التعاون مع معاهد أخرى.

باء - المركز الدولي لإصلاح القانون الجنائي ولسياسة العدالة الجنائية

٤٢- أثناء الفترة المستعرضة، نفذ المركز الدولي لإصلاح القانون الجنائي ولسياسة العدالة الجنائية عدداً كبيراً من المشاريع والأنشطة الأخرى بالتعاون مع معاهد أخرى منتمية إلى شبكة البرنامج، وسعى سعيا حثيثا إلى توسيع نطاق تلك الشراكات. وتضمنت أنشطته أثناء تلك الفترة ما يلي:

(أ) كان عام ٢٠٠٠ بالنسبة للمركز الدولي عام استعراض وتقييم، وتمت فيه الموافقة على برنامج عمل للخمس سنوات المقبلة. وفيما يتعلق بالأعمال ذات الصلة بالأمم المتحدة، يعتزم المركز تقديم أقصى قدر ممكن من الدعم لجوانب محددة من الأولويات المشتركة، وعلى الأخص مسألة الاتجار ببني البشر وتنفيذ البروتوكول من خلال إجراء وتقديم المساعدة التقنية. وسوف يتوقف نطاق المشروع وهيئته على ما تقدمه حكومة كندا إليه من دعم؛

(ب) وفي إطار السياق الأوسع لبرنامج الأمم المتحدة العالمي المعني بغسل الأموال، وجدول أعمال فريق آسيا والمحيط الهادئ المعني بغسل الأموال، ينفذ المركز الدولي مشروعا عنوانه "غسل الأموال في آسيا والمحيط الهادئ". وقد انتهت المرحلة الأولى من المشروع بإعداد خمس دراسات بحثية ستشكل جزءاً من تقرير الفريق العامل القانوني التابع لفريق آسيا والمحيط الهادي المعني بغسل الأموال. ويجري الإعداد لحلقة عمل إقليمية عن المساعدة القانونية المتبادلة يشارك فيها موظفون قانونيون ومدَّعون عامون من منطقة آسيا والمحيط الهادئ في أوائل صيف عام ٢٠٠١. ويعمل المركز الدولي في تعاون مع فريق آسيا والمحيط الهادئ المعني بغسل الأموال والرابطة الدولية لأعضاء النيابة العامة من أجل التخطيط لذلك الحدث. ويتلقى المشروع دعما من وزير خارجية الولايات المتحدة ومن حكومة كندا على السواء؛

(ج) وأعد المركز الدولي، بالتعاون مع الرابطة الدولية لأعضاء النيابة العامة وبمساعدة مالية من الجمعية الدولية لإصلاح القانون الجنائي، مشروعا عنوانه "حماية الأطفال - مبادئ توجيهية نموذجية لملاحقة الجرائم المرتكبة ضد الأطفال". وتضمن المشروع إعداد مشروع منقح لمبادئ توجيهية نموذجية للملاحقة الفعالة للجرائم المرتكبة ضد الأطفال عرض في اجتماع عقدته الرابطة الدولية لأعضاء النيابة العامة في بكين في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. كذلك قدم المركز الدولي مساعدته إلى الرابطة الدولية لأعضاء النيابة العامة في إعداد خطة تركز على توزيع المبادئ التوجيهية وتوفير دورات تدريبية. وسينظر المركز الدولي في توسيع دائرة شراكاته لتشمل معاهد أخرى أعضاء في شبكة البرنامج بغية إشراكها في إجراء البحوث والدراسات التحليلية السابقة على إعداد مشروع المبادئ التوجيهية. وهو يسعى إلى الحصول على تعاون معاهد أخرى أعضاء في شبكة البرنامج قد يخصص لها قدر محدود من المساعدة المالية مقابل مساعدتها في جزء من المشروع. هذا وسيأتي تمويل المشروع من مصادر شتى؛

(د) والمشروع المعنون "Thailand child abuse investigation and care" مشروع متواصل متعدد التخصصات من المقرر إنجازه في غضون عام ٢٠٠١. وهو يعنى بمعالجة الأطفال وحمايتهم بوصفهم ضحايا وشهوداً في النظام القضائي لتايلاند. ومن المتوقع أن يسفر الإنجاز الناجح للمشروع عن نموذج فعال يحتذى به في تايلند وربما في بلدان آسيوية أخرى.

(هـ) وفي شراكة معهد أمريكا اللاتينية واللجنة النسائية للبلدان الأمريكية ومنظمة الدول الأمريكية، أجرى المركز الدولي استعراضا لما أحرز من تقدم في تنفيذ اتفاقية بيليم دو بارا في بلدان مختارة أثناء الخمس سنوات التي تلت اعتمادها من جانب منظمة الدول الأمريكية. وقيَّم الاستعراض ما بذل من جهود متواصلة لتأكيد وحماية حقوق المرأة وإدانة العنف ضد النساء باعتباره انتهاكا لحقوق الإنسان. ويستند الاستعراض إلى الأحكام المحددة في اتفاقية بيليم دو بارا وكذلك إلى الاستراتيجيات النموذجية لمنع الجريمة والعدالة الجنائية التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بهدف القضاء على العنف ضد المرأة. وقد أنجز الاستقصاء الذي شمل ٢٨ بلداً في صيف عام ٢٠٠٠ وقدمت نتائجه إلى اللجنة النسائية للبلدان الأمريكية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠؛

(و) وساعد المركز الدولي المعهد الكندي لإدارة شؤون العدالة في التخطيط للمؤتمر السنوي للمعهد الكندي حول موضوع "العلم والحقيقة والعدالة"، الذي عقد في فكتوريا، كندا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وقد كرّس المؤتمر جلسة كاملة للقانون الجنائي المقترن بالانترنيت. ويجري الآن إعداد مشروع اقتراح بحثي بشأن برنامج عمل لبحث تأثير النشاط الإجرامي الدولي الذي يستعان فيه بالانترنيت والحواسيب، على النظم المحلية والوطنية؛

(ز) ويقدم المركز الدولي، من خلال مشروعه للتعاون بين الصين وكندا، مساعدة تقنية إلى الصين في إصلاح إجراءات قانونها الجنائي وتطبيق معايير الأمم المتحدة ذات الصلة بالقانون الجنائي والعدالة الجنائية وتنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق

المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (قرار الجمعية العامة ٢٢٠٠ أ (د-٢١)، المرفق). ويواصل المركز الدولي أيضا تنفيذ مشروع مع الصين في مجال الإجراءات التأديبية. ويقدم الدعم المالي من كل من الوكالة الكندية للتنمية الدولية ومؤسسة فورد؛

(ح) وفي مجال القانون الجنائي الدولي، يواصل المركز الدولي بذل جهوده لمساندة إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة. ففي عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١، أنتج المركز الدولي مجلداً عنوانه *International Criminal Court: Manual for the Ratification and Implementation of the Rome Statute*، وهو متاح الآن في اللغات الانجليزية والفرنسية والأسبانية. وفي عام ٢٠٠١، وبمساعدة من الوكالة الكندية للتنمية الدولية ومن وزارتي العدل والخارجية الكنديتين، يعكف المركز الدولي الآن على تنظيم سلسلة من خمس دورات تدريبية إقليمية لمساعدة البلدان في تطوير تشريعاتها وإجراءاتها الإدارية لكي تتمكن من معاونة المحكمة الجنائية الدولية عندما يتحقق إنشاؤها. وقد عقدت بالفعل دورتان تدريبيتان في جزر كوك والكاميرون؛

(ط) وأخيرا ساهم المركز الدولي، من خلال نشاطه المتصل في مجال الإجراءات التأديبية، في تعزيز تطبيق معايير ومبادئ حقوق الإنسان، وكذلك معايير وقواعد أخرى للأمم المتحدة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية من حيث علاقتها بالإجراءات التأديبية ومعاملة المجرمين. وهذه المشاريع إما متواصلة أو قيد الإعداد في الوقت الحاضر في الصين وفي عدد من بلدان أفريقيا وأمريكا اللاتينية.

جيم - المعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية

٤٣- أثناء الفترة المستعرضة، تضمنت أنشطة المعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية ما يلي:

(أ) المؤتمر الدولي بشأن المشاركة العلمانية في المحاكمات الجنائية في القرن العشرين، المعقود في سيراكيوزا، إيطاليا، في أيار/مايو ١٩٩٩، حضره ٥٢ مشاركا و ١٨ متحدثا من ٢٢ بلدا؛

(ب) حلقة تدارس حول دعم تقنيات التحقيق في قضايا الجريمة المنظمة، حضرها ٢٥ من أعضاء النيابة العامة وموظفي إنفاذ القوانين من الاتحاد الروسي وألبانيا وبولندا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا. وقد عقدت حلقة التدارس، التي نظمت بالتعاون مع مجلس أوروبا واللجنة الأوروبية ووزارة العدل الإيطالية، في سيراكيوزا، إيطاليا، في حزيران/يونيه ١٩٩٩؛

(ج) الحلقة التدريبية الثالثة لثلاثين من أعضاء النيابة العامة في مصر، بشأن التعاون الدولي في الشؤون الجنائية، المعقودة في سيراكيوزا، إيطاليا، في حزيران/يونيه ١٩٩٩. وقد نظمت الحلقة بدعم من وزارة الخارجية الإيطالية وبالتعاون مع وزارة العدل المصرية؛

(د) اجتماع غير رسمي للجنة التحضيرية لإنشاء محكمة جنائية دولية بشأن قواعد الإجراءات والأدلة، عقد في سيراكيوزا، إيطاليا، في حزيران/يونيه ١٩٩٩. وحضره ٩٥ خبيراً من ٥١ بلداً.

(هـ) في إطار دورة اللجنة التحضيرية لإنشاء محكمة جنائية دولية، التي عقدت في تموز/يوليه وآب/أغسطس ١٩٩٩، نظم المعهد الدولي جلستين إعلاميتين لصالح الوفود الرسمية المعنية بالتصديق على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وتطبيقه على الصعيد الوطني. وحضر كلا من الجلستين الإعلاميتين ٦٠ مشاركا و ٢٢ متحدثا من ٤٠ بلداً. وعقدت هاتان الجلستان في نيويورك يومي ٣١ تموز/يوليه و ٧ آب/أغسطس ١٩٩٩.

(و) الندوة الدولية الثالثة للمستشارين الناشئين بشأن قانون جنائي دولي للقرن الحادي والعشرين، المعقودة في سيراكيوزا، إيطاليا، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، حضرها ٩٦ مشاركا و ١٩ مستشارا ناشئا من ٤٧ جامعة؛

(ز) الدورة التدريبية الأولى لموظفي العدالة من ألبانيا، المعقودة في سيراكيوزا، إيطاليا، في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. طلبت رئاسة مجلس الوزراء في إيطاليا من المعهد الدولي أن ينظم، بالتعاون مع مجلس أوروبا ومكتب الشرطة الأوروبي (يوروبول)، برنامجا رئيسيا للمساعدة التقنية دعماً لنظام العدالة الجنائية في ألبانيا، وحضر الدورة الأولى ٣٤ مشاركا و ١٣ مستشاراً؛

(ح) اجتماع غير رسمي للجنة التحضيرية لإنشاء محكمة جنائية دولية بشأن عناصر الجريمة، عقد في سيراكيوزا، إيطاليا، في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠٠٠. حضر الاجتماع ١١٤ خبيرا من٦٠ بلداً، ونظم بالتعاون مع وزارة الخارجية الإيطالية؛

(ط) الدورتان التدريبيتان الثانية والثالثة لموظفي العدالة من ألبانيا، المعقودتان في سيراكيوزا، إيطاليا، من كانون الثاني/يناير إلى شباط/فبراير وفي آذار/مارس ٢٠٠٠. حضر الدورة الثانية ١٩ مشاركاً و ١٥ مستشارا في حين حضر الدورة الثالثة ٣٧ مشاركاً و ١٤ مستشاراً؛

(ي) حلقة تدارس حول مشكلة الإرهاب وتطبيق الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، المعقودة في سيراكيوزا، إيطاليا، في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، وحضرها ٣٥ مشاركاً و ٨ متحدثين من ١٥ بلداً؛

(ك) الحلقة التدريبية الرابعة لـ ٣١ من أعضاء النيابة العامة في مصر عن التعاون الدولي في الشؤون الجنائية، المعقودة في سيراكيوزا، إيطاليا، في حزيران/يونيه ٢٠٠. وقد نظمت الحلقة بدعم من وزارتي العدل والخارجية لإيطاليا وبالتعاون مع مكتب النائب العام لمصر؛

(ل) شارك المعهد الدولي في حلقة العمل الثالثة بعنوان "المشروع الأوروبي المشترك لمكافحة الجريمة المنظمة - برنامج فالكوني"، المعقود في مدريد من ١٥ إلى ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠؛

(م) الاجتماع التحضيري لرؤساء ومقرري المؤتمر الدولي السابع عشر بشأن القانون الجنائي (بكين، ٢٠٠٤) الذي نظم في سيراكيوزا، إيطاليا، يوم ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ بالتعاون مع الرابطة الدولية للقانون الجنائي؛

(ن) بالتعاون مع مفوض حقوق الإنسان لمجلس أوروبا، نظم المعهد الدولي حلقة تدارس دولية حول دور الديانات التوحيدية في منع النزاعات المسلحة، عقدت في سيراكيوزا، إيطاليا، كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠٠ وحضرها ٢٢ خبيراً من ١٢ بلداً؛

(س) وإضافة إلى البرامج آنفة الذكر، شارك المعهد الدولي في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ في أعمال اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وحضر جميع دورات اللجنة المخصصة وفي جلسات المؤتمر السياسي الرفيع المستوى للتوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة بمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها، المعقود في باليرمو، إيطاليا، من ١٢ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. ومن المتوقع أن يشارك المعهد الدولي في أعمال المتابعة المقررة لضمان تنفيذ الاتفاقية؛

(ع) وتضمنت المنشورات التي أصدرها المعهد الدولي أثناء الفترة المستعرضة العددين ١/٢ (٢٠٠٠) من المجلد ٧١ من *International Review of Penal Law* وموضوعهما "المحكمة الجنائية الدولية: التصديق عليها والتشريعات الوطنية لتنفيذها" (اللغات الانجليزية والفرنسية والأسبانية)، وأعمال المؤتمر الدولي المعني بالمشاركة العلمانية في المحاكمات الجنائية في القرن الحادي والعشرين. (Nouvelles études pénales, n. 19).

دال - أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

٤٤- صمم برنامج عمل أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية لعام ٢٠٠١ بحيث يعكس الأهداف التي حددتها الأكاديمية العربية والتي تسعى إلى تلبية متطلبات البرامج والخطط والاستراتيجيات العربية في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية. ويهدف الجدول الزمني لبرنامج العمل إلى تنفيذ الأنشطة المقررة بدقة وسرعة بغية ضمان مشاركة جميع البلدان العربية. وفيما يلي موجز لبرنامج العمل لعام ٢٠٠١ الذي ستقوم على تنفيذه المعاهد المخصصة التابعة للأكاديمية على النحو التالي:

(أ) يقدم معهد الدراسات العليا منحاً للحصول على الدرجات التالية: دبلوم، ماجستير، دكتوراه، في مجالات من بينها العلوم السياسية والعدالة الجنائية والعلوم الاجتماعية؛

(ب) يقدم معهد التدريب دورات تدريبية وحلقات دراسية في مجالات قضاء الأحداث، والجريمة المنظمة، وغسل الأموال، والجرائم المقترنة بالمخدرات، والجرائم البيئية، ودورات أخرى تتعلق بالطب الشرعي مثل متخلفات الطلق الناري؛

(ج) ينفذ مركز الدراسات والبحوث أنشطة من بينها دراسات وبحوث حول المواضيع التالية: أمن الوثائق والبيانات؛ مستقبل الإرهاب في القرن الحادي والعشرين؛ برامج التوعية الرامية إلى توجيه الرأي العام نحو مكافحة الجريمة؛ العوامل المؤدية إلى إدمان المخدرات في البلدان العربية؛ تدابير تقييم أساليب التدريب والتعليم؛ عمالة الأطفال وكيفية ارتباطها بالانحراف. كذلك يصدر مركز الدراسات والبحوث عددين من **المجلة العربية للدراسات الأمنية**، و ١٢ عددا من مجلة **الأمن والحياة**.

هاء - المعهد الوطني للعدالة التابع لوزارة العدل بالولايات المتحدة

٤٥- يجري المعهد الوطني للعدالة في الوقت الراهن بحوثا تخصص لها قرابة ١٥٠ مليون دولار. وكثير من مشاريعه ليس لها حتى الآن نهج دولي منسق، ومن أمثلة ذلك مشروع الجريمة والعدالة عام ٢٠٠٠ الذي يتضمن أربعة مجلدات من الدراسات التي أعدها خبراء من بلدان مختلفة، كل منهم في مجال تخصصه (تتناول أربعة فصول منها مسائل عالمية). وهذه الدراسات تتاح منها، أو ستتاح، نسخ إلكترونية.

٤٦- طوال فترة مدتها ست سنوات، استثمرت الولايات المتحدة قرابة تسعة مليارات من الدولارات في المحافظة على الأمن في المجتمعات المحلية. ونتيجة لذلك، طلب إلى المعهد أن يجري تقييما مستقلا لبرنامج خدمات حفظ الأمن في المجتمعات المحلية وقدم المعهد مؤخرا تقييما لذلك البرنامج ولمختلف استجابات المجتمعات المحلية له. وعمل المعهد أيضا، في تعاون مع مكتب السياسة الوطنية لمكافحة المخدرات، في تنفيذ مشروع إيضاحي في المدن عن كيفية التصدي لمشكلة المخدرات. ويتضمن البحث عنصر تقييم وقد صدر تقرير عن كيفية تطبيق الاستراتيجية المتبعة.

٤٧- واضطلع المعهد بتنفيذ برنامج لرصد تعاطي المخدرات لدى من يتم القبض عليهم أدى إلى حدوث تحول وتوسع في البرنامج السابق للتنبؤ بتعاطي المخدرات الذي كان يقضي بإجراء مقابلات مع أشخاص مقبوض عليهم في مواقع شتى من البلاد وإجراء فحوص مخدرات عليهم. ويقضي برنامج رصد تعاطي المخدرات لدى من يقبض عليهم بتخطيط للبرنامج يتيح تنفيذ مشاريع بحث وتقييم وتوفير معلومات تستند إليها قرارات السياسة المحلية بشأن تعاطي المخدرات. وينفذ هذا البرنامج الآن في ٣٥ موقعا وسوف يجري توسيعه، حال زيادة الأموال المخصصة له، ليشمل ٧٥ مدينة.

٤٨- وأثناء الفترة المستعرضة، نفذ المعهد المشاريع والبرامج الدولية التالية:

(أ) يعد البرنامج الدولي لرصد تعاطي المخدرات لدى الأشخاص المقبوض عليها امتداداً للبرنامج البحثي المحلي، وقد تطور إلى شراكة بحثية بين عدد من منظمات العدالة الجنائية في أنحاء العالم. وإذ يطبق هذا البرنامج منهجيات إجراء فحوص تعاطي المخدرات ونماذج التنبؤ التي صقلت في الولايات المتحدة في إطار برنامج رصد تعاطي المخدرات لدى المقبوض عليهم، يعد البرنامج الدولي لرصد تعاطي المخدرات لدى من يقبض عليهم واحدا من المقاييس الدولية القليلة لانتشار المخدرات التي توضح نتائج تعاطي المخدرات وانعكاساته داخل الحدود الوطنية وعبرها. وفي الوقت الراهن، يوجد لدى البرنامج الدولي لرصد تعاطي المخدرات لدى من يقبض عليهم مواقع اختبار في استراليا وجنوب أفريقيا وشيلي وماليزيا والمملكة المتحدة وهولندا. ومن المقرر أن تبدأ مواقع اختبار عملها في المستقبل القريب في إقليم تايوان بالصين.

(ب) ومشروع الشراكة بين الولايات المتحدة وأوكرانيا مشروع يقدم الدعم للباحثين من أوكرانيا والولايات المتحدة الذين يتعاونون في إجراء دراسات عن الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات والاتجار ببني البشر في أوكرانيا. ويجري في إطار المشروع أيضا تقييم لتدريب الأوكرانيين على أيدي الأمريكيين في مجال إنفاذ القوانين، كما تقام فيه روابط عبر الانترنيت فيما بين الباحثين والممارسين من كلا البلدين. ومن المتوقع أن تظهر نتائج هذه الشراكة البحثية قبل نهاية العام المقبل.

(ج) وثمة مشروع عنوانه "منح التحدي الدولي" "International challenge grants" وتتمثل أهدافه في دعم وتشجيع الشراكات عبر الوطنية وفيما بين الوكالات - المكرسة لإنتاج واستخدام البحوث المقارنة عن الجريمة، والإجابة عن أسئلة بحثية هامة عن الجريمة وإدارة شؤون العدالة، تهم الباحثين والممارسين ومقرري السياسات من الأمريكيين وغيرهم. ويتحدى البرنامج الباحثين من الولايات المتحدة إلى البحث عن نظراء لهم في بلدان أخرى من أجل إجراء دراسات مقارنة مشتركة. وتشمل مشاريع منح التحدي الدولية الراهنة: البحث في بنى وعمليات تهريب المهاجرين انطلاقا من الصين، وذلك من خلال إجراء مقابلات مع مجموعات إنفاذ القوانين بمدينة نيويورك ومع مهربين في فوزهو بالصين؛ ودراسة مقارنة لإجراءات قضاء الأحداث في بريمين بألمانيا ودنفر بالولايات المتحدة وتأثيرها على مسارات الانخراط في احتراف الجريمة؛ وبحث مدى وطبيعة وأسباب الاستغلال الجنسي والاتجار بالأطفال وتهريبهم إلى كندا والمكسيك والولايات المتحدة؛

(د) مشروع مولدوفا. سيقدم المعهد دعما تقنيا لمشروع في جمهورية مولدوفا يديره البرنامج الدولي لتقديم المساعدة التقنية للتحريات الجنائية التابع للإدارة الجنائية بوزارة العدل. وستقام في أكاديمية الشرطة الوطنية في مولدوفا وفي كلية الشرطة الوطنية في تشيزينو - منصات للتكنولوجيا الريفية باستخدام الانترنيت. كما سيجري المعهد تقييما لبرامج التدريب التي تستخدم المرافق التي تزود بها تلك المواقع.

(هـ) سيبدأ المعهد عما قريب في تقديم سلسلته الدولية الجديدة للدراسات الأحادية عن العدالة الجنائية تحت عنوان *Issues in International Crime*. وستتناول أولى دراسات هذه السلسلة موضوع الجريمة والعدالة الجنائية وعلم الجريمة في أوكرانيا بعد الحقبة السوفييتية. وستبحث الأعداد التالية: الجريمة المنظمة في الاتحاد الروسي؛ الجريمة المنظمة و"اقتصاد الظل" في الاتحاد الروسي؛ إضفاء الديمقراطية على قوى الشرطة في الديمقراطيات الآخذة في النشوء.

واو - معهد راؤول فالينبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني

٤٩- معهد راؤول فالينبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني هو مؤسسة أكاديمية يوجد مقرها في جامعة لوند بالسويد. والغرض من المعهد هو تعزيز البحث والتدريب والتعليم الأكاديمي في مجال قانون حقوق الإنسان، وقانون اللاجئين، والقانون الإنساني، وقوانين الملكية الفكرية، والمعايير الدولية للعمالة، والقانون الجنائي الدولي كما تعرضه الصكوك الدولية المعتمدة تحت رعاية المنظمات الدولية والإقليمية والدولية الحكومية. ويتحقق ذلك الهدف باستهلال الأنشطة في تلك الميادين وتطويرها ودعمها.

٥٠- وبالنظر إلى أن قائمة الأنشطة التي ينظمها المعهد في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ قائمة طويلة، فسيقتصر على ذكر الأنشطة التي تنتمي إلى صلاحيات المركز المعني بمنع الإجرام الدولي. ويمكن الاطلاع على وصف مفصّل لأنشطة المعهد وعلى تواريخ وأماكن تلك الأنشطة - مثل برامج التدريب - في موقع الويب الخاص بالمعهد على العنوان التالي (http://www.rwi.lu.se).

(أ) البحوث. أثناء الفترة المستعرضة، نظم معهد راؤول فالينبرغ والمركز الدانمركي لحقوق الإنسان سلسلة من الاجتماعات مع باحثين يدرسون الروابط بين الحكم السديد وحقوق الإنسان، وبين الشفافية وحرية المعلومات، وبين جهود مكافحة الفساد والمساواة في الحقوق. وسوف تعرض نتائج المناقشات التي دارت في تلك الاجتماعات في كتاب يحرره Hans-Otto Sano وGudmunder Alfredsson وينشره Kluwer Law International في عام ٢٠٠١؛

(ب) التعاون التقني. بتمويل من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، والاتحاد الأوروبي ومصادر أخرى، واصل المعهد تنظيم البرامج الأكاديمية وبناء القدرات المؤسسية بغية نشر معايير حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. وفيما يلي ملخص لتلك الأنشطة:

'١' برامج التدريب. واصل المعهد تنظيم البرامج التدريبية داخل كل بلد معني، بشأن معايير حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية لصالح البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. وتلك البرامج، التي تركز على الالتزامات طويلة الأجل، سواء من حيث المتضمنات المالية أم من حيث تطوير البرامج، تصب جل اهتمامها على حقوق الإنسان في إدارة شؤون العدالة. ويشكل جزءا هاما من البرنامج التدريب في مجال حقوق الإنسان المقدم إلى ضباط الشرطة وضباط السجون وأعضاء النيابة العامة والقضاة وغيرهم من الموظفين الذين يشاركون في إدارة شؤون العدالة. والبرامج التي تعد للمؤسسات العاملة في مجال إدارة شؤون العدالة عادة ما تنفذ في تعاون مباشر مع وزارات العدل أو وزارات الداخلية المعنية. وينصب الاهتمام على نشر قواعد الأمم المتحدة ومعاييرها على أن يتولى الشركاء المحليون والإقليميون أمر إعداد القواعد والمعايير التي تخص سياق النظام الوطني المعني. وكانت البلدان المشمولة بتلك البرامج في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ هي إثيوبيا وإندونيسيا وأوغندا وجنوب أفريقيا وجورجيا وزامبيا وزمبابوي والصين وفلسطين وفييت نام وكينيا؛

'٢' البرامج الأكاديمية. وإضافة إلى ذلك، نظم المعهد برامج أكاديمية متقدمة في مجال حقوق الإنسان موجهة إلى كبار موظفي الحكومات، والأكاديميين، وممثلين عن المنظمات غير الحكومية. وتقدم هذه البرامج بمقر المعهد في لوند. وتستمر تلك الدورات لمدة خمسة أسابيع ويحضرها مشاركون من بلدان وأقاليم في مختلف أنحاء العالم. كذلك نظمت على أساس ثنائي، أثناء الفترة المستعرضة برامج مماثلة لممثلي نظم العدالة الجنائية في إثيوبيا والصين وفلسطين وكينيا. وركزت تلك الدورات بصفة رئيسية على حقوق الإنسان في إدارة شؤون العدالة وتضمنت تدريبا نظريا بقدر ما تضمنت عناصر عملية من بينها القيام بزيارات دراسية إلى مؤسسات العدالة الجنائية السويدية؛

'٣' دعم مراكز التوثيق. منذ عام ١٩٩١، أسهم المعهد في إنشاء مراكز توثيق في موضوع حقوق الإنسان في مؤسسات أكاديمية ولدى منظمات حكومية وغير حكومية. وفي عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠، وقعت اتفاقات بشأن تزويد مراكز توثيق بكتابات عن حقوق الإنسان، مع مؤسسات العدالة الجنائية التالية: مكتب العدالة الإقليمي التابع للمحكمة العليا الإقليمية في بيهار دار، إثيوبيا؛ والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا في أروشا؛ وسلطة الادعاء الوطنية في هيئة العدالة بجنوب أفريقيا؛

'٤' الدعم المؤسسي. بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٩، قدم معهد راؤول فالينبرغ دعمه لأنشطة برنامج سلم المجتمع المحلي بجامعة الكاب الغربية في جنوب أفريقيا. ويعمل برنامج سلم المجتمع المحلي في تعاون وثيق مع وزارة العدل ووزارة السلامة والأمن في تنفيذ مشاريع تدريبية وبحثية تستهدف إقامة حوار بين نظام العدالة الجنائية وبين المجتمعات المحلية. ومن أمثلة الأنشطة التي ينفذها برنامج سلم المجتمع المحلي، التدريب في مجال حفظ الأمن بالمجتمع المحلي، وإنتاج الكتب التعليمية اللازمة لمساعدي القضاء العلمانيين، وتطوير استراتيجيات لمنع الجريمة ونماذج بديلة لتسوية النزاعات؛

'٥' ومنذ عام ١٩٩٩، يعمل معهد راؤول فالينبرغ كشريك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مشروع يستهدف تعزيز قدرة مكتب محامي الدفاع العمومي في جورجيا. ففي إطار ذلك المشروع ساهم المعهد بقسط هام بتقديمه كتابات وحواسيب إلى مكتب محامي الدفاع العمومي. كذلك نظم المعهد دورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان وساهم في ترجمة مجموعة من معايير حقوق الإنسان إلى اللغة الجيورجية.

'٦' وفي عام ٢٠٠٠ وقع المعهد اتفاقا بشأن تقديم دعم مؤسسي إلى مؤسسة حقوق الإنسان في الجنوب الأفريقي، وهي منظمة إقليمية غير حكومية يقع مقرها في هراري. ويتمثل هدف هذه المؤسسة في تعزيز حقوق الإنسان والحكم السديد في الجنوب الأفريقي من خلال أنشطة التدريب وإجراء البحوث حول مسائل من بينها حقوق الإنسان وإدارة شؤون العدالة.

(ج) المؤتمرات والاجتماعات. أثناء عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠، نظم المعهد اجتماعات الخبراء وحلقات التدارس التالية وشارك فيها:

'١' في ٨ أيار/مايو ١٩٩٩، اعتمد اجتماع خبراء عقد في لوند، السويد، تحت الرعاية المشتركة لمؤسسة العلاقات بين الإثنيات في لاهاي وبين المعهد - توصيات بشأن الحقوق السياسية للأقليات؛

'٢' في يومي ٢٧ و ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٩، زار الأمين العام للأمم المتحدة لوند، السويد، لكي يتسلم درجة الدكتوراة الفخرية من كلية الحقوق بجامعة لوند. وبهذه المناسبة قام بزيارة إلى معهد راؤول فالينبرغ حيث التقى بطلبة كلية الحقوق وطلبة المعهد؛

'٣' في حزيران/يونيه ١٩٩٩، نظم المعهد، في تعاون مع مؤسسة آسيا/أوروبا ووزارة الخارجية الفرنسية، الاجتماع غير الرسمي الثاني لحلقة تدارس آسيا/أوروبا حول حقوق الإنسان، الذي انعقد في بكين. وتمثل هدف حلقة التدارس في تحسين الحوار بين آسيا وأوروبا في مجال حقوق الإنسان ومجال حكم القانون، وذلك بأسلوب متّزه عن الشكلية والمجابهة؛

'٤' في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، نظمت وزارة الخارجية السويدية والمعهد ندوة في لوند، السويد، تناولت منع النزاعات تكريماً لأعمال ماكس فان دير ستويل، المفوض السامي لشؤون الأقليات القومية بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛

'٥' من ١٩ إلى ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، ساعد المعهد في تنظيم الاجتماع غير الرسمي الثالث لحلقة تدارس آسيا/أوروبا، الذي انعقد في باريس؛

(د) المنشورات. أنتج في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ عدد كبير من المنشورات فيما يلي بنود مختارة منها. ويمكن الحصول على مزيد من المعلومات في العنوان التالي: (http://www.rwi.lu.se).

'١' سلسلة تقارير راؤول فالينبرغ ISSN 0283-085X - التقرير رقم ٢٨ *Human Rights Policing for Station Commissioners, A Review of Training for the South African Police Service—Northern Province, 1996-1997* (1999)؛ التقرير رقم ٢٩ *Human Rights Training for the South African Provincial Administration: An Evaluation of Training for Administration of Justice Officials, Thaba Nchu, the Free State, 10-14 March 1997* (1999)؛ التقرير رقم ٣٠ *Second Informal ASEM Seminar on Human Rights, Beijing, 27-29 June 1999* (1999)؛ التقرير رقم ٣١ *Health Gaps and Migratory Movements* (2000)؛ التقرير رقم ٣٢ *Human Rights Training Materials, a Bibliographical Overview of Existing Human Rights Teaching and Training Materials* (2000)؛

'٢' سلسلة وثائق حقوق الإنسان التي يصدرها معهد راؤول فالينبرغ - Volume I: *Concluding Observations of the UN Committee on the Rights of the Child: Third to Seventeenth Sessions (1993-1998)*, Martinus Nijhoff, 2000, ISBN 90-411-1307-X; volume II: *Conclusions and Recommendations of the UN Committee against Torture: Eleventh to Twenty-second Sessions (1993-1999)*, Martinus Nijhoff, 2000, ISBN 90-411-1379-7.

زاي - المركز الدولي لمنع الجريمة

٥١- كانت الفترة المستعرضة بالنسبة للمركز الدولي لمنع الجريمة فترة إنتاج خصب كما كانت فترة تغيير وإعادة تنظيم. فقد تجددت رؤية المركز الشاملة ورسالته العامة مع التأكيد على تيسير الحوار الدولي وتحليل المساعدة التقنية الاستراتيجية وتعزيزها، وقد وُسِّع موقع المركز الدولي على شبكة الويب. ويجري الآن استكمال إعداد خطط برنامج الثلاث سنوات، والعمل متواصل في تعزيز الروابط التعاونية وأساليب العمل. كما يجري إدخال مزيد من التطوير على موقع الويب. وفيما يلي موجز لمختلف الأنشطة:

(أ) تبادل الخبرات المتخصصة. أتيحت عدة فرص لتبادل الخبرات المتخصصة بين أخصائيي المواضيع ممن يمثلون منظمات متنوعة:

'١' جمع مؤتمر الذكرى السنوية لإنشاء المركز، الذي كان موضوعه "Harnessing what works" في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، بين ممثلي ١٦٠ حكومة، وقادة شرطة ورؤساء حكومات محلية، وباحثين وأخصائيين في منع الجريمة، لمناقشة الكيفية التي يمكن بها استثمار المعارف المجمّعة بشأن منع الجريمة؛

'٢' وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، عقدت في كوفنتري، المملكة المتحدة، حلقة التدارس الثانية وتناولت موضوع دور الشرطة في منع الجريمة. وتشكل الحلقة جزءا من البرنامج المعني بتشاطر المهارات والخبرات المتخصصة وقد حضرها ٩٠ مشاركا. ومن المقرر أن تنعقد حلقة التدارس الثالثة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في واشنطن العاصمة؛

'٣' وتولى المركز تحرير الوثيقة الأساسية عن "مشاركة المجتمع المحلي في منع الجريمة" وتنظيم حلقة العمل حول هذا الموضوع في إطار مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع

الجريمة ومعاملة المجرمين، المعقود في فيينا في نيسان/ابريل ٢٠٠٠؛

'٤' ونظمت في باماكو في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ حلقة تدارس حضرها ستون من رؤساء المدن وقادة الشرطة من بلدان في أفريقيا الغربية. وركزت حلقة التدارس على تنمية أمن المناطق الحضرية ومنع الجريمة من خلال الشراكة بين الشرطة والسلطات المحلية؛

'٥' وفي آب/أغسطس ٢٠٠٠، شارك المركز الدولي بنشاط في تنظيم الندوة الدولية العاشرة بشأن علم الضحايا، في مونتريال، كندا، ونظم حلقة عمل حول مبررات منع الإيذاء والجريمة؛

(ب) المنشورات - تم إعداد عدة تقارير ودراسات أحادية على النحو التالي:

'١' *Crime Prevention Digest II: Comparative Analysis of Successful Community Safety* and *100 Crime Prevention Programs to Inspire Action Across the World* (1999)، وكلاهما متاح باللغتين الانجليزية والفرنسية. وستصدر من كل منهما طبعة أسبانية عما قريب. ويذكر من التقارير الأخرى *Six Safer Cities on the Crest of the Wave of Crime Prevention*، الذي أنتجه المجلس الوطني لمنع الجريمة بالولايات المتحدة؛ *Making the Case for Crime Prevention* الذي نشره Bureau of Justice Assistance التابع لوزارة العدل بالولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠٠ في سلسلة International Crime Prevention Series.

'٢' في عام ٢٠٠٠؛ استكملت سلسلة من الدراسات الأحادية التي ركزت على التعمق - دوليا - في فحص مسائل وتقنيات محددة للتدخل الفعال. وستتولى نشر الدراسات الأربعة الأولى من هذه السلسلة، في عام ٢٠٠١، وزارة العدل الكندية، في حين سينشر الدراستين الباقيتين، أيضا في عام ٢٠٠١، مكتب مساعدة العدالة بالولايات المتحدة. وتشمل الدراسات الأحادية ما يلي: *Community Safety Diagnosis: Mobilizing Knowledge and Action*; *The Benefits of Crime Prevention for Victims: Effective Action to Tackle Repeat Victimization*; *Reducing and Preventing Residential Burglary and Home Invasions*; *Investing in Youth 12-18: International Approaches to Preventing Crime and Victimization*; *The Role of Local Government in Community Safety*; *Promoting Safety in Schools: International Experience and Action*.

'٣' وسيمكن الحصول على التقارير المذكورة باللغة الانجليزية من United States Bureau of Justice Assistance، وباللغتين الانجليزية والفرنسية من National Crime Prevention Centre, Canada (www.crime-prevention.org). كما سيمكن الحصول على نسخ من صيغ مختصرة لتلك التقارير، في عام ٢٠٠١، باللغتين من موقع الويب الخاص بالمركز الدولي لمنع الجريمة (www.crime-prevention-intl.org). ومن المنشورات الأخرى حديثة العهد، بالانجليزية والفرنسية *Compendium of Best Police Practice in Crime Prevention* and the *Report on the Second Police Seminar*؛

(ج) المساعدة الاستراتيجية. أثناء الفترة المستعرضة، تضمنت المساعدة الاستراتيجية مشروعا رائدا مدته سنة واحدة حول موضوع "مرصد الأمن الحضري والمشاكل الاجتماعية" في مونتريال، كندا، يقصد به تقديم نموذج يمكن نقله إلى مدن وبلديات أخرى؛ والبدء في تنفيذ مشروع يمتد على ثلاث سنوات وتشترك فيه البلدان الأعضاء في الهيئة الاستشارية المعنية بالسياسة، التابعة للمركز الدولي، ويتضمن دراسة النهوج الدولية إزاء تقييم ممارسات منع الجريمة؛ وتطوير مجموعة أدوات لحساب مجالس البلديات في كندا، بالتعاون مع مؤسسة د. فيليب بينيل، وتقديم الدعم لإقليم كيبيك في تطوير سياساته في حفظ الأمن ومنع الجريمة في المجتمعات المحلية؛

(د) المساعدة التقنية. تضمنت الأعمال، في شراكة مع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، مواصلة تقديم الدعم لبرامج "مدن آمنة" في كل من أبيدجان ودار السلام، وفي ديربان وجوهانزبرغ في جنوب أفريقيا. ومن الأعمال الأخرى إيفاد بعثات تلبية لدعوات إلى شيلي وكولومبيا والمكسيك وهنغاريا لمناقشة تطوير استراتيجيات منع الجريمة والتعاون المقبل.

٥٢- ويمكن الحصول على مزيد من المعلومات عن جميع أنشطة المركز الدولية في موقع الويب على العنوان (www.crime-prevention-intl.org).

خامسا - أنشطة المجلس الاستشاري الدولي العلمي والفني

٥٣- في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠، واصل المجلس الاستشاري الدولي، العلمي والفني تنفيذ تفويضاته وفقا للتوجيهات والأولويات البرنامجية الشاملة. وحتى هذا التاريخ، قرر المجلس الاستشاري التركيز على مواضيع الجريمة المنظمة والفساد والاتجار بالأشخاص والإرهاب. وفي هذا الإطار، عقدت في شباط/فبراير ١٩٩٩، بمقر مجلس الشيوخ الإيطالي في روما، ندوة حول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وذلك بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة.

واستهدفت الندوة تشجيع إقرار تشريعات وطنية أشد فعالية وتحسين التعاون الدولي في سبيل التصدي للجريمة المنظمة، وتحقيق التوافق بين اللوائح التنظيمية للدول. وجمعت الندوة بين مقرري السياسات من كافة أنحاء العالم فعززت بذلك تبادل المعارف والخبرات بهدف اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة المنشودة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. كما ركزت الندوة على ثلاثة بروتوكولات ملحقة بالاتفاقية من شأنها أن تقرر لوائح تنظيمية فعالة للهجرات غير المشروعة، والاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية، والاتجار بالنساء والأطفال.

٥٤- ومع مواصلة التركيز على المسائل الكبرى التي تواجه مجتمع العالم، اختار المجلس الاستشاري كموضوع لمؤتمره الدولي لعام ١٩٩٩، المعقود من ١٩ إلى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، "الرد على تحديات الفساد". وعقد المؤتمر في ميلانو، إيطاليا، ونظم بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة، ويونيكري، وتحت رعاية وزارة العدل ووزارة الداخلية في إيطاليا. وتمثلت أهداف المؤتمر في تحسين التنسيق والتعاون الدولي في مختلف أنشطة مكافحة الفساد، بما في ذلك تقديم المساعدة للمجالس النيابية في صوغ التشريعات وفي مشاريع التعاون التقني، وتحديد المشاكل المقترنة بالفساد وآثارها على سداد الحكم، مع توجيه اهتمام خاص لتأثيرها على الاستقرار الاقتصادي والمؤسسي في البلدان النامية والبلدان المارة بمرحلة انتقال. وهكذا أتاح المؤتمر فرصة لتبادل المعلومات والمعارف حديثة العهد فيما بين الخبراء القادمين من كافة أرجاء العالم والنشطين في مجالات بحث محددة، وفيما بين ممثلي مؤسسات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية وهيئات القضاء ومقرري السياسات.

٥٥- وبالنظر إلى تعقد ظاهرة الفساد، وضع النهج المعتمد في الاعتبار الواجب الجوانب السياسية والقضائية والاقتصادية من خلال فحص معمق لما اتخذ على الصعيد الدولي من مبادرات لمكافحة الفساد. وقد نشر المجلس الاستشاري الدولي العلمي والفني، بالاشتراك مع يونيكري، أعمال المؤتمر (منشور اليونيكري رقم ٦٣، ٢٠٠٠).

٥٦- وشكلت النتائج التي انتهى إليها المؤتمر عنصراً جوهرياً في إعداد الوثيقة الأساسية لحلقة العمل المعنية بالفساد والتي نظمها المجلس الاستشاري بالتعاون مع يونيكري، في فيينا يومي ١٠ و ١١ نيسان/ابريل ٢٠٠٠ أثناء مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين. هذا وقد أدرج تقرير حلقة العمل في تقرير المؤتمر العاشر.[١]

٥٧- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، نظم المجلس الاستشاري المؤتمر الدولي بشأن التصدي للإرهاب عن طريق تعزيز التعاون الدولي الذي عقد في كورمايور، إيطاليا. وحضر المؤتمر، الذي نظم بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة وتحت رعاية وزارة العدل الإيطالية، ما يزيد على ١٩٠ خبيرا من كافة أنحاء العالم، وينتمون إلى تخصصات مختلفة (بما في ذلك المواضيع الاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإحصائية، كما حضره ممثلون عن مؤسسات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ومنظمات غير حكومية. واستهدف المؤتمر توسيع دائرة الاستجابات للإرهاب واستحداث استراتيجيات جديدة لمنع ومراقبة الإرهاب باعتباره شكلا من أشكال شن الحروب. وركزت أعمال المؤتمر على المظاهر القديمة والجديدة للإرهاب الثوري الاجتماعي والإرهاب الذي ترعاه الدول والذي يبدو أنه آخذ في التضاؤل، وكذلك الإرهاب النابع من التعصب الديني ومن دوافع يمينية أو عنصرية أو محدودة الأفق أو انفصالية، والذي يبدو أنه آخذ في التفاقم في بعض البلدان. وفي الوقت نفسه كرس انتباه خاص لأشكال وأدوات الإرهاب الجديدة والمقترنة بشبكات الحواسيب والتكنولوجيات الجديدة التي تخدم أغراض الإرهابيين أنفسهم وأغراض أولئك الذين يتصدون لهم.

٥٨- وكان المؤتمر قد مهد له اجتماع تنسيقي لشبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية وجلسة عامة للمجلس الاستشاري الدولي العلمي والفني. وانتخب مجلس تنفيذي جديد للمجلس الاستشاري من بين ترشيحات قدمت، مع المراعاة الواجبة للتوزيع الجغرافي ولتمثيل المنظمات غير الحكومية والمنظمات المهنية. وكرس المجلس التنفيذي الجديد دورته الأولى لتخطيط أنشطته المقبلة.

٥٩- وتعاون المكتب الاستشاري مع مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة ومع لجنة التنظيم الإيطالية في تنظيم المؤتمر السياسي الرفيع المستوى للتوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها، المعقود في باليرمو، إيطاليا، من ١٢ إلى ١٥ الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

٦٠- ونظم المجلس الاستشاري، بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة ويونيكري، أحداثا موازية أثناء مؤتمر باليرمو، منها حلقة تدارس حول حكم القانون في القرية العالمية: مسائل السيادة والعالمية، المعقودة في باليرمو من ١٢ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر، ومنتدى العمل العالمي على مكافحة التهريب، المعقود في كاتانيا يوم ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، وبالتعاون مع ليبيريا نظم المجلس الاستشاري أيضا اجتماعا عن استراتيجيات المنع لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية: دور المنظمات غير الحكومية.

٦١- وصدرت نشرة الأنباء الفصلية للمجلس الاستشاري الدولي العلمي والفني بالتعاون مع أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

الحواشي

(١) انظر مؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، فيينا، ١٠-١٧ نيسان/ابريل ٢٠٠٠: تقرير أعدته الأمانة (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع (A.00.IV.8).

(٢) انظر مؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، جنيف، ٢٢ آب/أغسطس - ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٥٥: تقرير أعدته الأمانة (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع (1956.IV.4)، المرفق الأول - ألف.